وزير الصحة ينفي بشكل قاطع: لا زيادة على أسعار الدواء

| هناء غانم

جلسة حوارية بين أصحاب القرار في وزارة الصحة ولجنة الخدمات في مجلس الشعب خصصت لمناقشة هموم ومشكلات الصناعة الدوائية المحلية في شركات القطاع الخاص حملت الكثير من التناقضات والتشابكات بحضور ممثلين عن معامل وشركات الدواء التي جاءت بمنزلة فرصة للقطاع الخاص لطرح همومه أمام وزير الصحة.

من جانبه قال رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب صفوان القربي: ما بين معاناة أصحاب المعامل من ارتفاع تكاليف أسعار المواد الأولية وفرق أسعار الدولار إضافة إلى الحصار والعقوبات الاقتصادية الضاغطة وبين وزارة الصحة التي تتحفظ على قرارات ترى أنها غير شعبية رغم منطقيتها.. مجموعة من التناقضات من عدم توفر الدواء إلى جودته إلى وجوده في أسواق الدول المجاورة إلى وجود الدواء المهرب الذي يغزو أسواقنا ويعتبر نقطة خطر يجب الانتباه لها. مشيراً إلى أن المناقشات تركزت على أهمية وجود الدواء الفعال وبسعر عادل ومقبول ويناسب دخل المواطن. وان بقاء الوضع على ما هو عليه أمر غير مقبول «دواء أجنبي ومستورد ومزور» مطالبا التدقيق في هذا الملف!

مبيناً أن وزير الصحة كان مستمعاً جيداً خلاله الجلسة للطروحات المهمة والجريئة والتي كانت بمنزلة فرصة لأصحاب المعامل الذين تقدموا وعرضوا مشكلاتهم أمام الوزير لكن في النهاية الرؤية تحتاج إلى قرار وزاري أولاً وحكومي ثانياً مشيراً إلى أن مشاكل الصناعة الدوائية هي أكبر بكثير من مشكلة تسعير الدواء الوطني والقرار قرار حكومي والمعالجة تحتاج إلى جرأة ومسؤولية وقد يكون الظرف فعلاً لا يحتمل زيادة للأسعار وإنما تعديل منطقي لبعض الأصناف القديمة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» نفى وزير الصحة نزار يازجي وجود أي قرار يمت إلى رفع سعر الدواء مؤكداً أنه ليس هناك قرار صادر من وزارة الصحة بهذا الخصوص ولن يكون في الوقت الراهن أي رفع لسعر الدواء فالمواطن خط أحمر ولا يمكن تجاوزه... وحول ما يشاع أكد أن هناك سجالاً حدث بهذا الخصوص ولا صحة له. لافتاً إلى أنه يتم دراسة سعر الدواء المستورد بالتعاون مع وزارة الاقتصاد باعتبارها الجهة المعنية بالقرار مؤكداً أن القرار هو قرار لجنة اقتصادية. وحول عدم فعالية الأدوية قال: إن الدواء مراقب بشكل دقيق من مخابر الوزارة لكن يجب على نقابة الصيادلة القيام بدورها بشكل أفضل ومتابعة الصيدليات ومستودعات الأدوية بشكل متواصل مشيراً إلى أن هناك إستراتيجية جديدة لتصنيع الدواء ويتم حالياً وضع عريضة لتصنيع الدواء الجيد الرخيص مؤكداً أنه سوف يتم إيقاف تصدير الأدوية حتى يكون هناك تغطية للسوق المحلية والفائض للتصدير.

وفي رده على الطروحات قال الوزير: إن ما طرح فيه شيء من الصحة لكن سابقا معامل الأدوية كانت تربح ٥٠٠٪ ونحن اليوم بحرب ومقاطعة الأمر الذي لا نستطيع تجاهله. مؤكداً أنه كان هناك دراسة لتصحيح أسعار الأدوية المقطوعة والمفقودة ومن غير الممكن حالياً تسعير ٧٠٠٠ صنف دواء الأمر الذي يحتاج إلى وقت حتى نتمكن من أن نصل إلى عدالة سعرية مع المحافظة على سعر الدواء.

وحول موضوع التهريب قال: إنه أمر ليس بجديد وتجار الأزمة تعودوا ذلك.

بدوره نقيب الصيادلة محمود حسن أكد ضرورة أن يكون هناك دعم حكومي للصناعة الوطنية للدواء والتي لولاها لكانت سورية قد استوردت جميع الأدوية متسائلاً أليس السماح باستيراد الأدوية وبيعها بأسعار مرتفعة جداً هو تجاوزاً للخطوط الحمراء؟

بدورهم ممثلو شركات الأدوية طالبوا بضرورة زيادة أسعار الدواء نظراً لارتفاع أسعار المواد الأولية مؤكدين أن سعر المواد الأولية تتجاوز سعر الدواء.

«الشؤون الصيدلانية» في وزارة الصحة: احتكار في بعض مستودعات الأدوية وسعر الدواء المستورد مرتبط بسعر الصرف

| الوطن

قدمت معاونة مدير الشؤون الصيدلانية في وزارة الصحة ندى دار يونس عرضاً عن مهام المديرية في استيراد المواد الكيميائية والصيدلانية ودور وزارة الصحة في هذا الموضوع مع شرح لضوابط استيراد هذه المواد لأغراض الصناعة الدوائية وذلك خلال ندوة الأربعاء التجاري أمس التي ترأسها عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عصام معتوق، والذي أشار بدوره إلى لجوء بعض المعامل أو المستودعات الدوائية المحلية إلى اعتماد أسلوب موارب باستخدام عبوات دوائية تأخذ ذات شكل وأمبلاج وألوان العبوات العالمية وهو نوع من أنواع التدليس حيث يقتصر الاختلاف على الاسم الدوائي فقط حيث لم تكن وزارة الصحة في السابق تسمح ولا بأي شكل من الأشكال بهذه الممارسات.

من جانبه بيّن الدكتور أيمن جودية فقدان عدد من الأدوية في الأسواق المحلية وذلك بنتيجة سياسة التسعير في وزارة الصحة، متسائلاً: «لماذا تختفي مثل هذه الأدوية وخاصة الصادات الحيوية في مثل هذا الوقت وهذا الموسم؟ حيث لا تقوم المعامل المحلية بتصنيع البدائل عنها وهناك أدوية مستوردة ومن التي قل المعروض منها تم تسعيرها بشكل غير عادل ومن دون معرفة الأسس والمعايير التي تم رفع السعر بموجبها».

هنا تدخلت دار يونس مشيرةً إلى وجود حالات احتكار في بعض مستودعات الأدوية «حيث لا يعرضون بعض الأدوية في بعض الأوقات والظروف أو يلجؤون إلى تحميل الصيدليات عشرة أصناف على الصنف المطلوب من هذه الصيدليات» وبينت من جانب آخر أن الدواء المستورد عندما يرتفع سعره فإنه يخضع لتقلبات أسعار الصرف ونشرة البنك المركزي في حين الدواء المحلي لا يخضع لذلك.

ووصفت دار يونس سياسة وآلية التسعير في وزارة الصحة بالشائكة والصعبة والتي تخضع للعديد من الأسس والمعايير والعوامل وخاصة خلال الأزمة حيث لجأت الوزارة إلى تعديل (رفع) سعر بعض الأدوية المفقودة وذلك بهدف تجنب إدخالها تهريباً ولتأمينها في السوق.

ثمرة جوز الهند «المهربة» تباع بـ٧٠٠٠ ليرة وكيلو الأناناس بـ٣٥٠٠ والكستناء بـ٣٠٠٠ والمصدر سوق الهال!

أسواق الفواكه «تجاكر» الفقراء وتتحدى قرارات «الحكومة»!

وزير «التموين» لـ«الوطن»: سأتابع الموضوع فوراً من الأسواق

| عبد الهادي شباط
تصوير طارق السعدوني

لا بد لمن يتجول في أسواق الخضر والفواكه في دمشق ألا يصدق أن البلد يعيش حالة حرب، تتطلب إدارة اقتصادية رشيدة، حفاظاً على قيمة الليرة السورية، ومستوى المعيشة، على اعتبارها من مقومات الصمود.

ولعله من الصعوبة بمكان إيجاد مشاهد استفزازية للمواطن ذي الدخل المحدود، كما مشاهد انتشار الفواكه الاستوائية والفاخرة، الممنوعة من الاستيراد، وهي منتشرة حتى على البسطات، وبأسعار فلكية.

«الوطن» خلال جولتها في أسواق الخضر والفواكه بدمشق رصدت توافر الكثير من أنواع الفواكه الممنوع استيرادها، بأسعار لافتة، وعلى سبيل المثال تباع ثمرة جوز الهند المقشورة بنحو ٧ آلاف ليرة سورية، على حين وصل سعر كيلو الأناناس إلى ٣٥٠٠ ليرة، والزنجبيل تجاوز ٢٥٠٠ ليرة وصولاً إلى ٣ آلاف ليرة، كذلك تجاوز سعر كيلو الكستناء ٣ آلاف ليرة.

المفاجأة الكبرى كانت أثناء تقصي «الوطن» عن مصدر تلك الفواكه، التي خيل لنا أن مصدرها قد يكون غامضاً، لكونها مهربة، لنكتشف انها تباع علناً في سوق الهال في دمشق، وعلى مرأى من الجهات المعنية.

وسألت «الوطن» أحد تجار الفاكهة الكبار في السوق عن سبب وجود مثل هذه الأصناف باهظة الثمن والممنوعة من الاستيراد، فأجاب «حتى لو دخلت هذه الأصناف تهريباً فسوف يكون سوق الهال مصدرها الأساسي لباعة المفرق، ومن يرغب في تسوق مثل هذه الفواكه فعليه أن يقصد سوق الهال ليجدها».

وبمراجعة «الوطن» لقائمة الأغذية والفواكه المسموح استيرادها لدى وزارة الاقتصاد تأكدت غياب هذه الأنواع من الفواكه من القائمة «جوز الهند– الأناناس– الكستناء».

في اتصال هاتفي لـ«الوطن» مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي، ووضعه في صورة الموضوع، أجاب بأنه سوف يتابع الموضوع فوراً، «وسأبدأ من سوق الهال للبحث في مصدر هذه الأصناف».

وعن إجراءات حماية المستهلك في حال أرادت تنظيم مخالفة بحق أحد باعة هذه الفواكه أوضح مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» أنه في البداية يتم طلب الفاتورة الخاصة وبناء عليه يتم منحه هامش الربح المحدود وفق النشرات الصادرة عن المديريات بالمحافظات وفي حال عدم وجود فاتورة فهو مؤشر إلى دخول هذه المواد عبر التهريب ويتم تنظيم ضبط بعدم إبراز وتقديم فواتير وفي حال التأكد من دخولها تهريباً يتم ضبط الكميات واحتجازها وتنظيم ضبط خاص بالمخالفة، وبعدها يتم إعلام مديرية الجمارك المعنية لكون إدارة الجمارك هي المعني بشكل أساسي بقضايا التهريب ودخول المواد بطرق غير نظامية. لكن ما لفت انتباهنا في حديث المصدر هو عدم وجود أي مخالفة تم تنظيمها بهذا الخصوص لدى الوزارة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخني أن وجود هذه الفواكه تتصدر واجهات بسطات الخضر والفواكه يطرح العديد من التساؤلات، فإذا تم استيراد هذه الفواكه بشكل نظامي نرى أنه من الأجدى أمام مشهد الغلاء العام في أسعار المواد والسلع أن يتم تأمين مواد أساسية للمواطن بدلاً من هذه الأنواع الكمالية التي ينحصر استهلاكها بشريحة بسيطة ومعظم المستهلكين لمثل هذه الفواكه هم بعض المطاعم والفنادق وخاصة أن القدرة الشرائية متآكلة لدى شريحة واسعة من المواطنين. وفي الاحتمال الثاني يقول دخاخني: إن هذه الفواكه تدخل عبر التهريب فإن ذلك برسم عناصر الجمارك وحماية المستهلك المتساهلة على ما يبدو بالتعامل مع مثل هذه الأنواع من الفواكه.

كما بيّن دخاخني أن توافر هذه الفواكه على واجهات المحال والبسطات لا يقدم صورة إيجابية لحالة التكافل الاجتماعي وخاصة أن الأزمة حولت شريحة واسعة من المواطنين إلى تحت خطوط الفقر.

ختاماً نتمنى أن تجيب الجهات المعنية كيف دخلت هذه الأصناف إلى وسط العاصمة، وتخبرنا بما تفعله لضبط التجاوزات؟ وهل هناك موافقات خاصة لاستيراد بعض الأصناف المحددة، خارج قائمة المواد المسموح باستيرادها؟

البيانات الماليّة الموحّدة لشركة سيريَتل (شركةٌ مساهَمَةٍ مُغْفَلةٍ عامّة) كما في ٢٠١٦/٠٩/٣٠

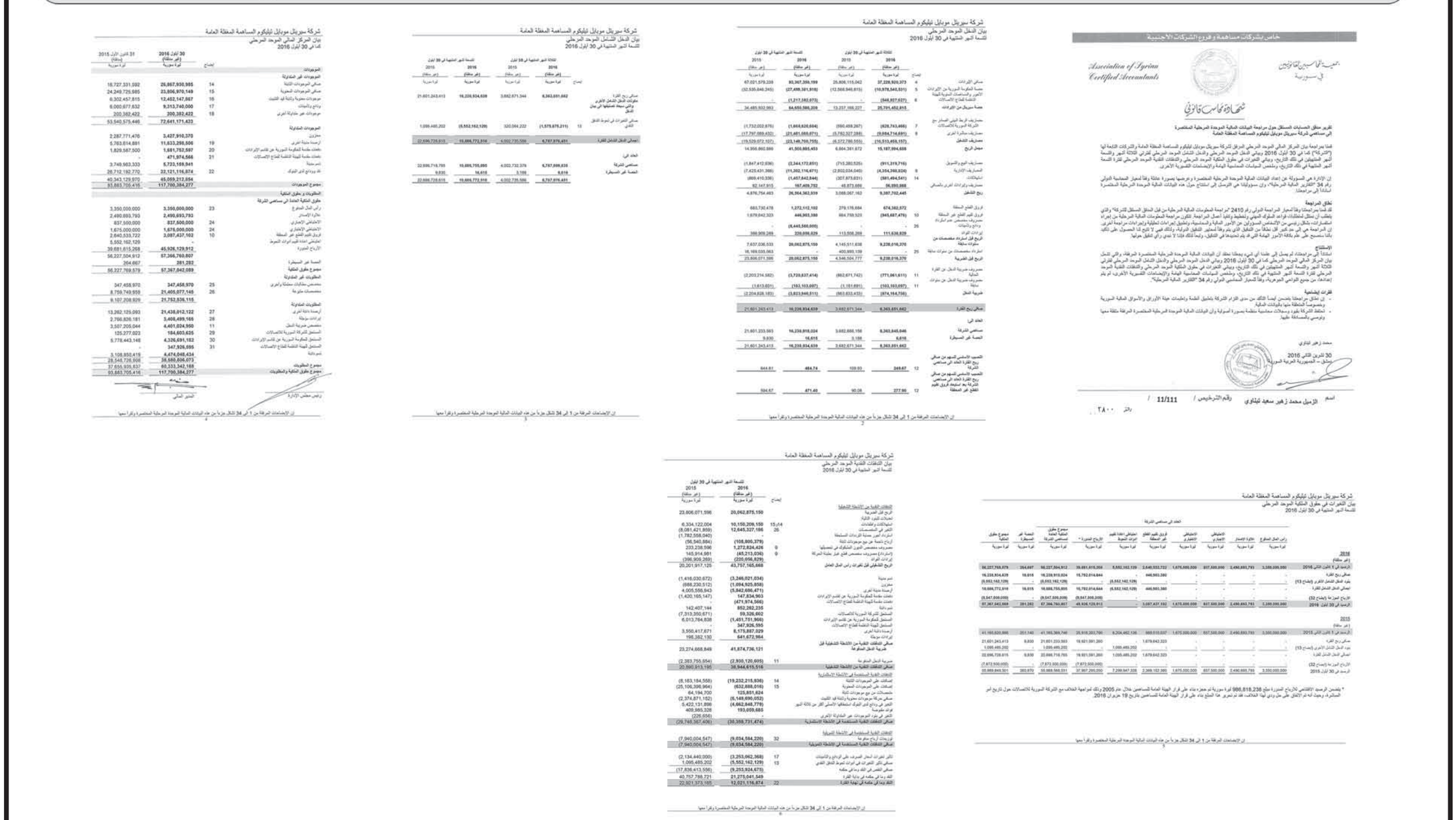

يمكن الاطلاع على البيانات المالية للشركة وتقرير مفتش الحسابات على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy

كما أن البيانات المالية للشركة متاحة بالكامل لكل مساهم بناءً على طلبه، في قسم علاقات المساهمين على العنوان التالي دمشق – المالكي – غربي حديقة الجاحظ – هاتف : ٠١١-٩٣٩٣

و على موقع سيريتل الإلكتروني www.syriatel.sy/investorrelations

سوريّة بكل اعتزاز
سيريتل
SYRIATEL